جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

النظام الانتخابي وأثره على خارطة الكيانات السياسية في البرلمان العراقي من عام ٢٠٠٥ إلى٢٠١٤

دراسة في التحديات والنتائج

رسالة تقدم بها الطالب
أحمد إسماعيل إبراهيم المشهداني

إلى معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

خميس دهام حميد

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾

صدق الله العظيم

[سورة الإسراء/ الآية: ٨٥]

إقرار المشرف

نشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة(**النظام الانتخابي وأثره على خارطة الكيانات السياسية في البرلمان العراقي من عام ٢٠٠٥ إلى٢٠١٤ – دراسة في التحديات والنتائج**) التي تقدم بها الطالب (**أحمد إسماعيل إبراهيم المشهداني**) قد جرى بإشرافي في قسم العلوم السياسية، معهد العلمين للدراسات العليا.

التوقيع:

أ.د .خميس دهام حميد

المشرف

التاريخ / /٢٠١٧

بناءاً على توصية المشرف، أرشح الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

أ.د. بلقيس محمد جواد

رئيس قسم العلوم السياسية

التاريخ: / /٢٠١٧

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن رسالة الماجستير الموسومة (**النظام الانتخابي وأثره على خارطة الكيانات السياسية في البرلمان العراقي من عام ٢٠٠٥ إلى٢٠١٤ – دراسة في التحديات والنتائج**) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وأنها صالحة من الناحيتين اللغوية والتعبيرية.

التوقيع:

الاسم: م.د. لمياء مهدي سعيد

التاريخ / /٢٠١٧/٩

إقرار المقوم العلمي

اشهد ان هذه الرسالة الموسومة ب (**النظام الانتخابي وأثره على خارطة الكيانات السياسية في البرلمان العراقي من عام ٢٠٠٥ إلى٢٠١٤ - دراسة في التحديات والنتائج**) لطالب الماجستير (**احمد إسماعيل إبراهيم المشهداني**) قد جرى تدقيقها، ومراجعتها من الناحية العلمية من قبلي وأصبحت ذات أُسلوب علمي سليم وجاهزة للمناقشة، ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ / / /٢٠١٧

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة إننا اطلعنا على هذه الرسالة للطالب (أحمد إسماعيل إبراهيم المشهداني) الموسومة (النظام الانتخابي و أثره على خارطة الكيانات السياسية في البرلمان العراقي من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤ دراسة في التحديات و النتائج) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها و نرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية و بتقدير (أصيل)

التوقيع

الاسم : أ.د. ماجد محي عبد العباس الفتلاوي

رئيساً

التاريخ ١٣ / ١٠ /٢٠١٧

التوقيع

الاسم : أد. خيري عبد الرزاق جاسم

عضواً

التاريخ ١٣ / ١٠ /٢٠١٧

التوقيع

الاسم : أ.م .د . زيد عدنان محسن

عضواً

التاريخ ١٣ / ١٠ /٢٠١٧

التوقيع

الاسم :أ.د. خميس دهام حميد

عضواً ومشرفاً

التاريخ ١٣ / ١٠ / ٢٠١٧

صدقت الرسالة من قبل مجلس معهد العلمين للدراسات العليا بجلسته ٣٧ المنعقدة بتاريخ ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٧

التوقيع

الاسم : أ.م . د. عباس عبود عباس

عميد معهد العلمين للدراسات العليا

التاريخ / ١٠ / ٢٠١٧

الإهـــــــــــداء

إلى.. الذين كانا عليَّ عطوفين رحيمين ويمداني بالحياة براً وإحساناً إلى روح أبي وأمي..

إلى.. السند القوي زوجتي المخلصة التي دعمتني وساندتني..

إلى.. إخواني وأخواتي..

إلى.. فراشات الحياة أولادي:

(محمد، مصطفى، مروان)، وبناتي (سارة، هاجر)

إلى.. من كانوا سراج طريقي وما وصلت إليه أساتذتي في معهد العلمين تدريسيين وإداريين..

الباحث

أحمد إسماعيل إبراهيم

شكر وتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى أولاً على التوفيق في إتمام هذا البحث وأتقدم بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني في إنجازه عبر تزويدي بالمصادر التي تخص البحث وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور (خميس دهام) لجهوده المبذولة الكبيرة في متابعة بحثي وتقديم النصائح وأثمن عالياً صبره وجهوده في رعاية هذا البحث إذ كان لاقتراحاته وإرشاداته العلمية القيمة بالغ الأثر في إنجاز هذه الدراسة وإخراجها إلى النور.

وأتقدم بخالص شكري وتقديري للأخ الدكتور إبراهيم بحر العلوم وذلك لرعايته للجهود العلمية المبذولة في معهد العلمين للدراسات العليا. فضلاً عن العميد السابق المرحوم الدكتور عصام العطية.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والثناء للدكتورة نجلاء مهدي بحر التي كانت خير عون لي في إنجاز هذا الجهد العلمي المتواضع. كما أتقدم بوافر تقديري وعظيم امتناني لجميع أفراد أسرتي الذين كانوا خير عونٍ ومؤازرةٍ في كل وقت حتى تم إنجاز هذا البحث.

وأخيراً أقدم الشكر والتقدير لكل من قدم لي معلومةً أو كتاباً أو أسدى لي رأياً أو نصيحة.

والله الموفق.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول : ماهية النظم الانتخابية وأهميتها	١-٢٧
المبحث الأول: مفهوم الانتخاب والنظام الانتخابي	٢-١٥
المبحث الثاني: المعايير الأساسية في تصميم الأنظمة الانتخابية وأنواعها	١٦-٢٧
الفصل الثاني:النظام الانتخابي للدورة الانتخابية الأولى لعام ٢٠٠٥	٢٨-٦٧
المبحث الأول: القائمة المغلقة وأثرها على نتائج الانتخابات العراقية عام ٢٠٠٥	٣٠-٣٢
المبحث الثاني: خارطة الكيانات السياسية الفائزة في برلمان ٢٠٠٥	٣٣-٤٤
المبحث الثالث: نظام التمثيل النسبي والمحاصصة المذهبية والقومية	٤٥-٦٧
الفصل الثالث:النظام الانتخابي للدورة البرلمانية الثانية عام٢٠١٠-٢٠١٤	٦٨-١٥٣
المبحث الأول: نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية الثانية	٦٨-٨٣
المبحث الثاني: الفيتو أو المعارضة في إطار الشراكة السياسية	٨٤-٩٤
المبحث الثالث: الفدرالية والاستقلال الفئوي	٩٥-١٠٣
المبحث الرابع: اتجاهات السلوك التصويتي للناخب العراقي	١٠٤-١٢٥
المبحث الخامس: العمليات الانتخابية وأثرها على خارطة الكيانات السياسية	١٢٦-١٥٣
الفصل الرابع: مستقبل النظام السياسي العراقي في ضوء خارطة الكيانات السياسية	١٥٤-٢٠٣
المبحث الأول: العوامل المؤثرة على الخارطة السياسية	١٥٥-١٧٨
المبحث الثاني: مستقبل النظام السياسي العراقي	١٧٩-٢٠٣
الخاتمة والاستنتاجات	٢٠٤-٢١٠
المصادر	٢١١-٢٣١
ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية	A-C

ثبت الجداول والأشكال

ت الجدول الشكل	العنوان	الصفحة
١	نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥	٣٤
٢	أعضاء رئاسة البرلمان للدورة البرلمانية ٢٠٠٦-٢٠١٠	٣٩
٣	أعضاء مجلس رئاسة الجمهورية ٢٠٠٦-٢٠١٠	٣٩
٤	تشكيلة حكومة الوحدة الوطنية ٢٠٠٦-٢٠١٠	٤٠-٤٣
٥	توزيع المقاعد التعويضية على الائتلافات في انتخابات ٢٠٠٦-٢٠١٠	٤٥
شكل ١	يبين المؤسسات المسؤولة عن صنع القرار السياسي والرقابة عليه في العراق	٤٩
٦	نسب الوفيات في العراق للمدة من ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩	٥٧
٧	نتائج انتخابات مجلس محافظة كركوك ٢٠٠٥	٦٢
٨	نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي في ٧/آذار/٢٠١٠	٦٨
٩	أعضاء رئاسة البرلمان للدورة البرلمانية ٢٠١٠-٢٠١٤	٧٦
١٠	أعضاء مجلس رئاسة الجمهورية ٢٠١٠-٢٠١٤	٧٦
١١	تشكيلة حكومة الشراكة الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤	٧٧-٧٩
١٢	الوظائف الاتحادية التي قد تكون فدرالية أو بالتعاون والتضامن بين الإقليم والمركز	١٠٢
١٣	يوضح كيفية تقسيم المقاعد حسب نظام سانت ليغو	١١٤
١٤	معدل التنافس على المقاعد العامة في الدوائر الانتخابية المختلفة ٢٠١٤	١٣١
١٥	مشاركة المحافظات العراقية في انتخابات ٢٠١٤ للتصويت العام المشروط	١٣٣-١٣٤
١٦	نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٥	١٤١
١٧	نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٠	١٤٢
١٨	النساء الفائزات بدون كوتا في الانتخابات النيابية ٢٠١٤	١٤٩
١٩	تفاصيل المصوتين في الانتخابات النيابية ٢٠١٤	١٥٠
٢٠	تمثيل المكونات الرئيسة على مستوى الحكومات الأربعة	١٥٦

ت الجدول الشكل	العنوان	الصفحة
٢١	تمثيل المكونات الرئيسة على مستوى الائتلافات الواسعة (الرئاسات الثلاث) للحكومات الأربع	١٥٧
٢٢	نسب التغيير التي حصلت في إطار الشراكة والمشاركة السياسية بين النظام السابق والنظام السياسي بعد ٢٠٠٣	١٦١
٢٣	الأحجام النسبية وعدد المكونات ودرجة إسهامها في تحقيق التوازن من عدمه في إطار تقاسم السلطة والشراكة السياسية	١٦٢
٢٤	نسب المشاركة السياسية في الانتخابات للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٤	١٦٦
٢٥	خارطة الأحزاب السياسية وعدد الائتلافات الفائزة في الانتخابات للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٤	١٦٨
٢٦	تأثير العوامل الداخلية/ الإقليمية والدولية على فرص نجاح أو فشل نظرية تقاسم السلطة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣	١٧٧

ملخص الرسالة

تعد مسألة اختيار النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام سياسي ديمقراطي، ففي أغلب الأحيان يترتب على هذا الاختيار نظام انتخابي معين ذو تبعات مهمة على مستقبل العملية السياسية في البلد المعني، حيث أن النظم الانتخابية المنتقاة تميل إلى الديمومة في الوقت الذي تتمحور فيه الاهتمامات السياسية المحيطة به حول إمكانية الاستفادة من المحفزات التي توفرها الأنظمة الانتخابية . وعلى الرغم من أن انتقاء النظم الانتخابية يتم مؤخراً من خلال عملية مدروسة إلا إن ذلك لم يكن فيما مضى ففي كثير من الاحيان كانت عملية الانتقاء تتم بشكل عرضي كنتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية أو استجابة لميل شائع أو بسبب تحول تأريخي مفاجئ دون أن ننسى مسائل الإرث الاستعماري وتأثير المحيط بها، كعوامل بالغة التأثير ،أن أي نظام ديمقراطي ناشئ يحتاج إلى انتقاء نظام انتخابي معين مهمة لانتخاب سلطته التشريعية وحكومة منبثقة عن هذه السلطة . وكما يمكن أن تفضي الأزمات السياسية الحاصلة في النظم الديمقراطية القائمة إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد وحتى في غياب تلك الأزمات فقد يعمل مؤيدو الإصلاح السياسي على وضع مسألة تغيير النظام الانتخابي على الأجندة السياسية في بلد ما ، وعادة ما تتأثر القرارات المتخذة لتغيير النظام الانتخابي المعتمد أو للإبقاء عليه بعاملين اثنين هما :-

١. افتقاد القوى السياسية للدراسة الكافية حول النظم الانتخابية مما ينتج عنه غياب الوعي الكامل حول مختلف الخيارات المتوفرة والنتائج المترتبة على كل منها .
٢. أو على العكس من ذلك استغلال القوى السياسية لدرايتها بتفاصيل النظم الانتخابية للدفع باتجاه اعتماد نظام يعتقدون بأنه يتلائم بشكل أفضل مع مصالحهم الحزبية .

وبالإضافة إلى النتائج المحسوبة مسبقاً يمكن أن ينتج عن عملية انتقاء النظام الانتخابي تبعات لم تكن بالحسبان لحظة اختيارها، لذلك فقد لا تكون الخيارات المتخذة هي الأفضل لمصلحة الحياة السياسية على المدى الطويل، وقد ينتج عنها أحياناً تبعات قد تكون كارثية بالنسبة للعملية الديمقراطية في البلد المعني. وعليه فأن الخلفية وراء انتقاء النظام الانتخابي قد تكون بقدر أهمية الخيار المعتمد ذاته ، فعمليه انتقاء النظام الانتخابي هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى وليست مسألة فنية يمكن لمجموعة من الخبراء المستقلين معالجتها ،فغالباً ما تكون المصالح السياسية في صُلب الاعتبارات أن لم تكن الاعتبار الوحيد الذي يتم انتقاء النظام الانتخابي من بين الخيارات المتوفرة، ولهذا السبب عادة ما تنحصر في عدد قليل من الخيارات وفي الوقت نفسه تؤدي الحسابات السياسية قصيرة المدى إلى التعتيم على النتائج طويلة الأمد للأنظمة الانتخابية وذلك على حساب المصالح الأكبر للنظام السياسي العام . وبالتالي وعلى الرغم من تلك الصعوبات يهدف هذا الموضوع إلى معالجة النظام الانتخابي

واثره على خارطة الكيانات السياسية في البرلمان العراقي من عام ٢٠٠٥ إلى عام٢٠١٤ مثلت هذه الدراسة محاولة لبحث السلوك الانتخابي في العراق واثره في نتاج الخارطة السياسية، عبر تقصي أثر مجموعة من العوامل والمتغيرات السوسيولوجية في سلوك الناخب العراقي.عبر تحليل نتائج الانتخابات العراقية وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات:

يمكننا الآن أن نوجز خلاصة النتائج التي توصل اليها البحث حول السلوك الانتخابي في العراق عبر النقاط الآتية:

١- لم تقتصر الانتخابات على الاختيار بين مرشحين وكتل انتخابية أو برامج متنافسة، ولكنها عملت أيضاً على ترسيخ الهويات الاجتماعية الفرعية. مما حد من الوعي الاجتماعي للفرد، وحرف سيره في طريق الممارسة الاجتماعية السليمة. حيث استمد الفرد قوته من قوة الجذب القائمة في صلب النظام الطائفي العرقي والقبلي، المسيطر على علاقاتنا الاجتماعية، وبفعل توظيف القوى الحزبية والسياسية لذلك، وهو ما منع الفرد من ان يتجاوز هذا النظام ويبقيه في شعوره وسلوكه أسيراً للفردية الطائفية والعرقية والعشائرية، فضلاً عن تأثيرات موجات العنف، وضعف الأمن والسلم الأهلي، بعد التغيير، فسعت كل فئة أو كل مكون اجتماعي لضمان حقوقها عبر النفوذ السياسي، المتمثل في الوصول الى مراكز السلطة.

٢- اعتمدت النخب السياسية العراقية في الانتخابات على رهانات الاستقطاب الطائفي والاصطفاف العرقي والتمحور العشائري، وذلك من دون مراعاة الاستحقاقات الوطنية وتعزيز قيم المواطنة. ساهم عدد من الكيانات السياسية عبر وسائل الشحن والتعبئة الفئوية الى ترسيخ التصدع النفسي والانقسام الاجتماعي والتشنج في العلاقات البيئية، وتوزع الولاءات بحسب التكوينات العرقية والدينية والطائفية والعشائرية، مما انعكس سلباً على السلوك الانتخابي لجمهور الناخبين الذين انساقوا خلف رموزهم العصبوية، مستحضرين موروث ثقافاتهم الفرعية.

٣- ضعف التوجه الاصلاحي الوطني للقوى والأحزاب والكتل السياسية، التي أستمرت في توجهاتها، واهتماماتها الفئوية الضيقة، دون الخروج للفضاء الوطني الأرحب.

٤- كشفت نتائج الانتخابات بأن السلوك الانتخابي لشريحة واسعة، ولعلها الأكبر في المجتمع العراقي لم تخرج عن إطار تأثير الفئوية السياسية الطائفية، والعرقية، فضلاً عن تأثير الشخصانية، دون الاهتمام كثيراً للبرامج الانتخابية للقوائم المتنافسة، مما أدى الى إعادة إنتاج نفس الكتل السياسية الحاكمة،مع بعض التغيير في أوزانها الانتخابية.

٥- أصبح هناك توجه واضح نحو بروز خريطة انتخابية، عبر المناطق والجماعات العراقية، لذا فقد شاع التعبير عن بعض أبعاد الانقسام الاجتماعي، التي لها دور في هيكلة القوى، والاحزاب السياسية، والقوائم والتوجهات الانتخابية، من خلال التعبيرعن المناطق الجغرافية، والمكونات الاثنية أو ما يسمى بالأوساط، وبروز ظاهرة الإقطاعيات السياسية، التي أسهمت بشكل أو آخر في عدم تطور العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣.

٦- ظهر النظام الانتخابي كمحدد مهم ومؤثر على التوجهات التصويتية للناخبين العراقيين، ودفعهم للتصويت على أساس الانتماء الفئوي الضيق في الأغلب الأعم، وليس على أساس البرامج السياسية الوطنية للقوائم الانتخابية المتنافسة. فأصبح النظام الانتخابي عامل فرقة أكثر من كونه عامل وحدة.

٧- أما فيما يتعلق بأنماط السلوك الانتخابي في العراق فقد كشفت الدراسة عن عدد من تلك الانماط وهي:

- نمط السلوك الاول الموالي للقيادات العقائدية ذات الطابع الديني الطائفي أو الوطني، بهدف إعادة تعزيز مبادىء ومقومات الدين والطائفة والوطن، من منظار عقائدي أو ديني معين.
- نمط السلوك الثاني مؤيد للقيادات التقليدية ذات الطابع القومي الحزبي العشائري، بهدف الابقاء على اتجاهات الانتماءات القائمة والمصالح المرتبطة بها.

المقدمـــــــــة

المقدمة:

تعد مسألة اختيار النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي ،ففي أغلب الأحيان يترتب على هذا الاختيار نظام انتخابي معين ذو تبعات مهمة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني، حيث أن النظم الانتخابية المنتقاة تميل إلى الديمومة في الوقت الذي تتمحور فيه الاهتمامات السياسية المحيطة به حول امكانية الاستفادة من المحفزات التي توفرها الأنظمة الانتخابة. وعلى الرغم من أن انتقاء النظم الانتخابية يتم مؤخراً من خلال عملية مدروسة إلا إن ذلك لم يكن كذلك فيما مضى ففي كثير من الاحيان كانت عملية الانتقاء تتم بشكل عرضي كنتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية أو استجابة لميل شائع أو بسبب تحول تأريخي مفاجئ دون أن ننسى مسائل الإرث الاستعماري وتأثير المحيط بها، كعوامل بالغة التأثير. أن أي نظام ديمقراطي ناشئ يحتاج إلى انتقاء نظام انتخابي معين لانتخاب سلطته التشريعية وحكومة منبثقة عن هذه السلطة ،وكما يمكن أن تفضي الأزمات السياسية الحاصلة في النظم الديمقراطية القائمة إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد وحتى في غياب تلك الأزمات فقد يعمل مؤيدوا الإصلاح السياسي على وضع مسألة تغيير النظام الانتخابي على الأجندة السياسية في بلد ما ، وعادة ما تتأثر القرارات المتخذة لتغيير النظام الانتخابي المعتمد أو للإبقاء عليه بعاملين اثنين هما :-

١. افتقاد القوى السياسية للدراسة الكافية حول النظم الانتخابية مما ينتج عنه غياب الوعي الكامل حول مختلف الخيارات المتوفرة والنتائج المترتبة على كل منها.
٢. أو على العكس من ذلك استغلال القوى السياسية لدرايتها بتفاصيل النظم الانتخابية للدفع باتجاه اعتماد نظام يعتقدون بأنه يتلاءم بشكل أفضل مع مصالحهم الحزبية.

وإضافةً إلى النتائج المحسوبة مسبقاً يمكن أن ينتج عن عملية انتقاء النظام الانتخابي تبعات لم تكن بالحسبان لحظة اختيارها لذلك فقد لا تكون الخيارات المتخذة هي الأفضل لمصلحة الحياة السياسية على المدى الطويل وقد ينتج عنها أحياناً تبعات قد تكون كارثية بالنسبة للعملية الديمقراطية في البلد المعني ،وعليه فأن الخلفية وراء انتقاء النظام الانتخابي قد تكون بقدر أهمية الخيار المعتمد ذاته ، فعمليه انتقاء النظام الانتخابي هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى وليست مسألة فنية يمكن لمجموعة من الخبراء المستقلين معالجتها . فغالباً ما تكون المصالح السياسية في صُلب الاعتبارات أن لم تكن الاعتبار الوحيد الذي يتم انتقاء النظام الانتخابي من بين الخيارات المتوفرة ،والتي لذلك السبب بالذات عادة ما تنحصر في عدد قليل من الخيارات وفي الوقت نفسه تؤدي الحسابات السياسية قصيرة المدى إلى التعتيم على النتائج طويلة الأمد للأنظمة الانتخابية وذلك على حساب المصالح الأكبر للنظام السياسي العام . وبالتالي وعلى

الرغم من الصعوبات يهدف هذا الموضوع إلى معالجة النظام الانتخابي واثره على خارطة الكيانات السياسية في البرلمان العراقي من عام ٢٠٠٥ إلى عام٢٠١٤، وطالما إن عملية تنظيم المؤسسات السياسية تعد مسألة أساسية ليس بالنسبة للديمقراطيات الناشئة فحسب، إنما كذلك بالنسبة للديمقراطيات الراسخة والتي تعني بموائمة أنظمتها ومؤسساتها لتتماشى بشكل أفضل مع الواقع السياسي المتغير، إذ حفزت الحركات الدافعة باتجاه الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي باتجاه البحث عن إشكال أكثر استقراراً وملائمة للمؤسسات التمثيلية السياسية لما في ذلك من تقييم جديد للأنظمة الانتخابية ولقد شجع على ذلك الإدراك المتزايد لحقيقة مفادها إن للخيارات والممارسة فيما يتعلق بتنظيم المؤسسات السياسية تأثير كبير على النظام السياسي العام، وعلى سبيل المثال هناك إدراك متعاظم لإمكانية تصميم النظم الانتخابية بشكل يوفر التمثيل الجغرافي ويحفز على تحقيق النسبية في التمثيل في آن واحد، وبما يشجع على قيام الأحزاب السياسية الفاعلة على المستوى الوطني ،وفي الوقت نفسه يوفر المزيد من الفرص لتمثيل المرأة والأقليات المحلية وإمكانية استخدام النظام الانتخابي لتحقيق التعاون والتوافق في المجتمعات التي يسودها الانقسام من خلال اعتماد وسائل مبتكرة واستخدامها كمحفزات وضوابط في الوقت نفسه، لذلك ينظر إلى الأنظمة الانتخابية اليوم على إن لها تأثير حاسم في النظام السياسي وعلى خارطة الاحزاب السياسية بالإضافة إلى أهميتها البالغة فيما يتعلق بقضايا إدارة الحكم على نطاق أوسع.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية النظم الانتخابية نفسها، التي أصبحت واحدة من أهم المسائل التي تحظى باهتمام كبير في معظم دول العالم لاسيما الديمقراطية منها .فضلا عن كون الدراسة تتناول موضوع النظام الانتخابي في العراق لما له من أهمية كبيرة على واقع بناء العملية الديمقراطية فيه ، وعلى خارطة الاحزاب السياسية ،والذي يتجسد بتأثيره على النظام السياسي برمته ،هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، نلاحظ قلة أو محدودية في عدد الدراسات و البحوث الأكاديمية التي تتناول موضوع النظم الانتخابية وعلاقتها بالاحزاب السياسية وتأثيراتها السياسية.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها – على الرغم من المزايا التي يوفرها النظام الانتخابي في العراق ، إلا انه ما زال يكتنفه عدد من السلبيات التي انعكست بدورها على عمل

المؤسسات السياسية وعلى توزيع خارطة الاحزاب السياسية في البرلمان،كما ان مشكلة الآثار السلبية للنظام الانتخابي من المشكلات الملحة التي تحتاج لحلول حقيقية وناجعة ،فضلا عن ذلك ،إن نجاح عملية بناء الديمقراطية تعتمد بنسبة كبيرة على جملة من المستلزمات ،من بينها ، إصلاح النظام الانتخابي ، بالإضافة الى القيام بالإصلاحات الدستورية و القانونية الأخرى ، بما ينسجم و متطلبات عملية التحول الديمقراطي في العراق.

إشكالية الدراسة

تقوم الدراسة على إشكالية مفادها هل ان للنظام الانتخابي في العراق دور في عملية التحول الديمقراطي وفي توزيع خارطة الاحزاب السياسية بعد الانتخابات في البرلمان ؟ وإذ كان هناك دور سواء كان سلبا كان ام ايجابا ؟ وإذا كان سلبا فهل النظام الانتخابي لوحده أم أن هنالك اسباب أخرى تساهم معه في خلق الاشكالية للنظام السياسي العراقي؟

منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة المتنوعة ، ولغرض التحقق من فرضية البحث ، اعتمدت الدراسة منهج التحليل النظمي ،فضلا عن اعتماد المنهج المقارن في دراسة انواع النظم الانتخابية ونتائج الانتخابات العراقية من عام (٢٠٠٥الى عام ٢٠١٤) وتبيان تبعاتها السياسية،كما اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي السلوكي عند دراسة سلوك الناخب العراقي اثناء عملية التصويت في الانتخابات.

هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة إلى أربعة فصول تناول الفصل الأول ماهية النظم الانتخابية وأهميتها وتضمن المبحث الأول مفهوم الانتخاب والنظام الانتخابي والمبحث الثاني المعايير الأساسية في تصميم الأنظمة الانتخابية وأنواعها. والفصل الثاني تناول النظام الانتخابي للدورة الانتخابية الأولى لعام ٢٠٠٥، وتضمن الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول: القائمة المعلقة وأثرها على نتائج الانتخابات العراقية عام ٢٠٠٥، والمبحث الثاني: خارطة الكيانات السياسية الفائزة في برلمان ٢٠٠٥، والمبحث الثالث: نظام الانتخابي للدورة البرلمانية الثانية عام ٢٠١٠. أما الفصل الثالث تناول النظام الانتخابي للدورة البرلمانية الثانية عام ٢٠١٠ وعالج المبحث الأول نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية الثانية والمبحث الثاني الفيتو والمعارضة في إطار الشراكة السياسية والمبحث الثالث تناول الفدرالية والاستقلال الفئوي، والمبحث الرابع اتجاهات السلوك التصويتي للناخب العراقي وناقش المبحث الخامس العمليات

الانتخابية وأثرها على خارطة الكيانات السياسية. أما الفصل الرابع فتناول النظـــام الانتخـــابي للدورة الانتخابية الانتخابية الثالثة عام ٢٠١٤ فعالج المبحث الأول نظام سانت ليغـــو المعـــدل والمبحث الثاني تناول نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤ أما المبحث الثالث فتنـــاول أثـــر النظام الانتخابي على خارطة الكيانات السياسية في برلمان ٢٠١٤ وتضمنت الدراسة الخاتمـــة والاستنتاجات التي توصل إليها البحث.